

تقرير أوروبي يكشف حيثيات تمويل سعودي لشن حملات تحريضية



التغيير

كشف تقرير أوروبي حيثيات تمويل نظام آل سعود لشن حملات تحريضية ضد قطر وتركيا عبر مؤسسة مصرية تابعة للإمارات.

وتم توجيه الدعم إلى مؤسسة "ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان" بحسب ما كشف المجهر الأوروبي لقضايا الشرق الأوسط.

وقال المجهر الأوروبي -وهو مؤسسة أوروبية تعنى برصد تفاعلات قضايا الشرق الأوسط في أوروبا- إن دعم نظام آل سعود تم تخصيصه تحت ستار تمويل مشروع (تعزيز التضامن الإنساني عبر الحوار بين الأديان في مواجهة كوفيد-19) الذي أطلقته ماعت.

فساد واختلاس

ونشر المجهر الأوروبي وثائق تظهر أن أموال نظام آل سعود ذهب جزء منها إلى حساب ماعت في أحد البنوك المصرية الخاصة.

فيما تم إيداع مبلغ نصف مليون يورو في الحساب الشخصي لرئيس المؤسسة أيمن عقيل في بنك (كريدي أجريكول) في باريس.

وذكرت الوثائق أن المشروع الممول من نظام آل سعود شمل عمليات اختلاس كبيرة.

إذ دعت ماعت لتقديم عروض فنية ومالية بشكل شكلي، في حين تم ترسية العقود على أقارب واصدقاء لأيمن عقيل.

بتواطؤ من فتحي محفوظ المدير الإداري للمؤسسة ونورهان مصطفى مديرة وحدة القانون الدولي الإنساني في المؤسسة.

وعقيل شخصية مصرية مثيرة للجدل يدعى أنه ناشط حقوقي ينشط في مراقبة الانتخابات والعمل الحقوقي.

لكنه في الواقع شخصية مرتزقة يعتمد على الرشاوي وجمع الأموال مقابل بيع المواقف.

ترويج إعلامي

وروجت مؤسسة لإطلاق مشروع (تعزيز التضامن الإنساني عبر الحوار بين الأديان في مواجهة كوفيد-19) بالتعاون مع مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (كاسيد).

وتزعم المؤسسة أن المشروع يسعى إلى "تعزيز دور القادة الدينيين كفاعلين مؤثرين في المجتمع لمعالجة تداعيات فيروس كورونا".

لكن المجهر الأوروبي أكد أن المشروع مجرد ستار لتنفيذ أجنادات المملكة والإمارات في تبييض انتهاكاتهما لحقوق الإنسان ومهاجمة خصومها في المحافل الإقليمية والدولية.

كما أن تمويل المملكة شمل إدماج وتدريب عدد كبير من العناصر الشابة القبطية لإشراكهم بأشطة

وبرامج تهاجم المراكز الإسلامية في فرنسا وبريطانيا.

وتقود ماعت ما تسميه لجنة دولية لمراقبة الانتخابات عبر استجلاب عدد من الشخصيات الأجنبية المغمورة مقابل المال للإشادة بشفافية الانتخابات المصرية.